

Distr.: General
27 March 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة

٢٤ نيسان/أبريل - ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

القطاع الاقتصادي/المجموعة الرئيسية: الزراعة

تقرير الفريق العامل المخصص الذي ينعقد فيما بين الدورات المعني بالتخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي؛ وبالزراعة

نيويورك، ٢٨ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|--|
| ٣ | ١ | مقدمة |
| ٣ | ٦٤-٢ | أولاً - التخطيط والإدارة المتكاملان لموارد الأراضي |
| ٣ | ٣٣-٢ | ألف - عناصر محتملة لمشروع مقرر للجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة |
| ٣ | ٤-٢ | ١ - مقدمة |
| ٤ | ٥ | ٢ - أولويات العمل في المستقبل |
| ٤ | ٩-٦ | ٣ - منع و/أو تخفيف حدة تدهور الأراضي |
| ٥ | ١٢-١٠ | ٤ - الوصول إلى الأراضي وضمان حيازتها |
| ٥ | ٢٣-١٣ | ٥ - القطاعات والمسائل البالغة الأهمية |

* E/CN.17/2000/1

| | | | |
|----|---------|--|---------|
| ٦ | ٢٤ | مشاركة أصحاب المصلحة | ٦ - |
| ٦ | ٣٣-٢٥ | التعاون الدولي | ٧ - |
| ٧ | ٦٤-٣٤ | موجز المناقشات الذي أعده الرئيسان | باء - |
| ٧ | ٣٨-٣٤ | مقدمة | ١ - |
| ٨ | ٤٣-٣٩ | تدهور الأراضي | ٢ - |
| ٨ | ٥١-٤٤ | نظم إدارة الأراضي | ٣ - |
| ٩ | ٦٤-٥٢ | التعاون الإقليمي والدولي | ٤ - |
| ١١ | ١٥٠-٦٥ | الزراعة | ثانيا - |
| | | العناصر المحتملة لإعداد مشروع مقرر من قبل لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة | ألف - |
| ١١ | ١١٠-٦٥ | مقدمة | ١ - |
| ١١ | ٦٧-٦٥ | الأولويات التي يلزم اتخاذ إجراءات بشأنها | ٢ - |
| ١٢ | ٩٧-٦٨ | التعاون الدولي | ٣ - |
| ١٥ | ١١٠-٩٨ | موجز المناقشات المقدم من الرئيسين | باء - |
| ١٧ | ١٥٠-١١١ | مقدمة | ١ - |
| ١٧ | ١١٦-١١١ | الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر | ٢ - |
| ١٨ | ١١٨-١١٧ | التجارة في المنتجات الزراعية | ٣ - |
| ١٨ | ١٢٢-١١٩ | نظم الإنتاج المستدامة | ٤ - |
| ١٨ | ١٣٠-١٢٣ | التكنولوجيا الأحيائية والسلامة الأحيائية | ٥ - |
| ١٩ | ١٣٤-١٣١ | المشاركة والتمكين | ٦ - |
| ٢٠ | ١٣٧-١٣٥ | التعاون الدولي | ٧ - |
| ٢٠ | ١٥٠-١٣٨ | مسائل أخرى | ثالثا - |
| ٢١ | ١٥١ | اعتماد تقرير الفريق العامل | رابعا - |
| ٢١ | ١٥٣-١٥٢ | المسائل التنظيمية ومسائل أخرى | خامسا - |
| ٢٢ | ١٦٢-١٥٤ | افتتاح الدورة ومدتها | ألف - |
| ٢٢ | ١٥٨-١٥٤ | انتخاب أعضاء المكتب | باء - |
| ٢٢ | ١٥٩ | جدول الأعمال وتنظيم العمل | جيم - |
| ٢٢ | ١٦٠ | الحضور | دال - |
| ٢٢ | ١٦١ | الوثائق | هاء - |
| ٢٣ | ١٦٢ | الحضور | ٢٤ |

مرفق

مقدمة

جرت في الفريق العامل والمواقف الرئيسية التي أعربت عنها الوفود، وتسجل الخلاصتان، إذا لزم الأمر، وجهات النظر والمقترحات البديلة. ولن تجري تعديلات أخرى على هاتين الخلاصتين وستدرجان كمادة مرجعية لمسألة محددة في التقرير المقدم إلى لجنة التنمية المستدامة.

أولاً - التخطيط والإدارة المتكاملان لموارد الأراضي

ألف - عناصر محتملة لمشروع مقرر للجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة

١ - مقدمة

٢ - يجب تحقيق الأهداف الرئيسية للأنشطة في مجال التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي طبقاً لجدول أعمال القرن ٢١^(١) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بالكامل^(٢). ومن المهم أن تسعى البلدان إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال اتباع نهج شمولي، كنهج الإدارة القائم على النظام الإيكولوجي مثلاً. ومن شأن نهج من هذا النوع أن يتناول جوانب التفاعل فيما بين موارد الأراضي والمياه والهواء والنباتات والحيوانات والأنشطة البشرية لمواجهة التحديات التي يثيرها التصحر والجفاف، والتنمية المستدامة للجبال، وتعرية الغابات وتغير المناخ، واستخدام الأراضي في المناطق الريفية والحضرية، وحفظ التنوع البيولوجي.

٣ - وتستمد عملية التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي أهميتها من الضغوط السكانية واحتياجات المجتمع للأرض والمياه وغيرهما من الموارد الطبيعية، ومن التدهور المتزايد للموارد والتهديدات التي يتعرض لها الاستقرار ومرونة النظم الإيكولوجية والبيئة برمتها. وهذه الاتجاهات تسلط الضوء على ضرورة كفالة الحصول على الأراضي

١ - أنيط بالفريق العامل المخصص الذي ينعقد فيما بين الدورات والمعني بالتخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي؛ وبالزراعة القيام بدور لجنة تحضيرية للدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة وأن يُيسر على اللجنة تحقيق نتائج ملموسة وعملية بالنسبة لمسائل التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي والزراعة. وبناء على الاتفاق الذي توصل إليه الفريق العامل، خرج الاجتماع بورقتين تتناول كل منهما البندين الموضوعيين المدرجين في جدول أعماله. وأعد هاتين الورقتين رئيساً للفريق العامل بناء على مناقشات جرت خلال الاجتماع والتعليقات التي أدلى بها المشاركون والمقترحات التي قدموها بشأن مشروع الورقتين الأوليين، ولكنهما لم تناقشا مناقشة رسمية. وأذن الفريق العامل أيضاً للرئيسين المشاركين، بالتشاور مع الأمانة، بإنجاز هذا التقرير، مع مراعاة وجهات النظر التي أثّرت خلال الجلسة الختامية، لتقدمه إلى اللجنة في دورتها الثامنة. ويتألف التقرير من الورقتين التاليتين:

(أ) العناصر المحتملة لمشروع مقررات بشأن مسألتَي الأراضي والزراعة والتي يمكن أن تُشكل نقاط انطلاق لإجراء مداولات ومفاوضات أخرى خلال الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة (الفرعان ثانياً - ألف وثالثاً - ألف أدناه)، ومن المتوقع أن تقوم الوفود والأفرقة بمواصلة دراسة هاتين الورقتين في الفترة الواقعة بين جلسة الفريق العامل والدورة الثامنة للجنة وذلك بغية صياغة مواقفهما استعداداً للمفاوضات التي ستجري في فريق الصياغة خلال دورة اللجنة؛

(ب) خلاصتنا الرئيسيين للمناقشات التي جرت بشأن التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي والزراعة، واللذان تحاولان أن تعكسا الفحوى العام للمناقشات التي

٣ - منع و/أو تخفيف حدة تدهور الأراضي

٦ - نحث الحكومات والمجتمع الدولي على بذل جهود متضافرة من أجل تخفيف حدة الفقر باعتبار ذلك وسيلة بالغة الأهمية من أجل تخفيف حدة تدهور الأراضي والتصحر وتعرية الغابات وتدمير التنوع البيولوجي.

٧ - نشجع الحكومات والمجتمع الدولي على العمل من أجل حفظ التربة وحماية الحياة النباتية، واتخاذ تدابير تحسينية، وذلك كشرط مسبق لتأمين الإدارة المستدامة للأراضي وإنتاج الغذاء والأمن الغذائي، وحماية التنوع البيولوجي واثقاء الكوارث الطبيعية. ونهيب بالبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية في هذا الخصوص أن تقدم معلومات عن التكنولوجيات المناسبة المتعلقة بتدابير منع تدهور الأراضي وحفظ التربة فضلاً عن تسهيل الحصول على هذه التكنولوجيات.

٨ - ونشجع الحكومات على تعزيز أطر العمل المؤسسية الوطنية والإقليمية والمحلية من أجل إقامة تعاون شامل لعدة قطاعات في مجال صوغ وتنفيذ السياسات المتعلقة بالأراضي، مع مراعاة الأوضاع والتشريعات الوطنية الخاصة.

٩ - ونشجع الحكومات - مع مراعاة العمل الذي تقوم به جهات من ضمنها برنامج الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) واللجان الإقليمية، وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة، فضلاً عن المنظمات الوطنية - على مواصلة النظر في وضع واستخدام ما هو ملائم من مؤشرات ونظم رصد استخدام الأراضي وذلك لغرض تقييم ما أحرز من تقدم في مجال تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

والمياه وغيرهما من الموارد الطبيعية. كما أنها تؤثر على الأمن الغذائي في العديد من البلدان النامية، وعلى توازن البيئة العالمية وعلى رفاه أجيال الحاضر والمستقبل.

٤ - ويكمن التحدي في وضع وتعزيز نُظم لإدارة استخدام الأراضي استخداماً منتجاً وذلك كجزء من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والحماية الموارد والنظم الإيكولوجية البالغة الأهمية من خلال إقامة توازن بين استخدام الأراضي والمياه وغيرهما من الموارد الطبيعية وذلك بمشاركة أصحاب المصلحة. ويستحق الجانبان الاجتماعي والصحي لاستخدام الأراضي اهتماماً خاصاً وينبغي أن يكونا جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط العامة.

٢ - أولويات العمل في المستقبل

٥ - تجري المناقشة الشاملة المقبلة التي تقوم بها لجنة التنمية المستدامة للتخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي عند الاستعراض العام لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في عام ٢٠٠٢. وسيستفيد الاستعراض من نتائج الدورة الثامنة التي ستعقدتها اللجنة. وينبغي للمجالات ذات الأولوية للعمل في المستقبل أن تتضمن ما يلي:

- منع و/أو تخفيف حدة تدهور الأراضي؛
- تأمين الوصول إلى الأراضي وضمان حيازتها؛
- القطاعات والمسائل البالغة الأهمية: التنوع البيولوجي والغابات والأراضي القاحلة والمناطق الجبلية؛ والأراضي الرطبة والمناطق الساحلية والكوارث الطبيعية والتفاعلات بين المناطق الريفية والحضرية؛
- مشاركة أصحاب المصالح؛
- التعاون الدولي.

البيولوجية الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في الدورة المستأنفة لجلسته الاستثنائية الخامسة، المعقود في مونتريال في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠.

الغابات

١٤ - نحث الحكومات والمجتمع الدولي على العمل بصورة فعالة من أجل تنفيذ مقترحات العمل الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، بغية اتقاء الجوانب السلبية للممارسات غير المستدامة لاستخدام الغابات والأراضي.

الأراضي القاحلة

١٥ - نحث الحكومات والمجتمع الدولي أن يتخذوا تدابير مناسبة للتصدي لمشكلة تدهور موارد الأراضي الهشة ونفاد الموارد المائية الشحيحة في المناطق القاحلة، وبخاصة في المناطق المعرضة لضغوط سكانية عالية.

المناطق الجبلية

١٦ - نحث الحكومات على تنظيم وإدارة موارد الأراضي والمناطق الجبلية والأراضي المنخفضة المتصلة بها على نحو كاف، إذ أن العمليات الإيكولوجية في هذه المناطق مترابطة بشدة وهي تشكل عنصرا بالغ الأهمية من أجل الإدارة المتكاملة للمستجمعات المائية. وفي هذا الخصوص، نحث أيضا بالحكومات وغيرها من الجهات الرئيسية المعنية بالغابات أن تدرك أن نظم الإنتاج على نطاق صغير تستغل أفضل استغلال الاقتصادات المتخصصة التي تتميز بها البيئات الجبلية الهشة والمعقدة.

١٧ - وفي الحالات التي تستغل فيها الموارد الجبلية لأغراض الاستخدام العام، نحث بالحكومات أيضا أن تكفل إعادة استثمار جزء كبير من المنافع المستمدة استثمارا محليا،

٤ - الوصول إلى الأراضي وضمان حيازتها

١٠ - نشجع الحكومات، وفقا لثقافة وتقاليد كل منها، على اعتماد سياسات وتنفيذ قوانين تضمن حقوق ملكية الأراضي وتحسين الوصول إليها وكذلك حيازتها على نحو محدد تحديدا جيدا وقابل للتنفيذ، ولا سيما بالنسبة للفئات المحرومة، بمن فيها من يعيشون في فقر، والنساء وفئات السكان الأصليين.

١١ - ونشجع الحكومات، حينما يقتضي الأمر، على وضع نظم مناسبة لإدارة الأراضي تدعم حيازة الأراضي حيازة مستدامة بناء على سجلات عقارية، وإدارة الأراضي وتقييمها ورصد الأراضي والإشراف على استخدامها.

١٢ - ونشجع الحكومات على إشراك أصحاب الأراضي التقليديين، ومستخدمي الأراضي والمعدمين كمشاركين نشطين عند القيام بعملية إصلاح حيازة الأراضي، بما في ذلك وضع سجلات عقارية بغية التركيز على جعل أصحاب الأراضي التقليديين ومستخدمي الأراضي مشاركين نشطين في عملية تخطيط وتطوير موارد الأراضي.

٥ - القطاعات والمسائل البالغة الأهمية

التنوع البيولوجي

١٣ - نشجع الحكومات على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي^(٣)، على أن تأخذ في الاعتبار أن مجالات كثيرة من مجالات العمل بموجب الاتفاقية تسعى لكفالة أن تؤدي القرارات المتعلقة بإدارة الأراضي إلى تحسين حفظ الموارد البيولوجية واستخدامها مستداما. وفي هذا الخصوص، ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي كفالة تقصي تأثيرات منتجات التكنولوجيا الاحيائية على الصحة والبيئة تقصيا كاملا قبل طرحها في الأسواق. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث الحكومات والمجتمع الدولي على اتخاذ ما يلزم من خطوات لكفالة نفاذ بروتوكول كارتاخينا المتعلق بالسلامة

٢٣ - وتُحثّ منظومة الأمم المتحدة على دعم الحكومات فيما يختص، بإيلاء المزيد من التشجيع لتنفيذ جدول أعمال الموئل^(٤)، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (اسطنبول، حزيران/يونيه ١٩٩٦)، وفيما يختص برابطة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما فيه البرامج المحلية لجدول الأعمال هذا.

٦ - مشاركة أصحاب المصلحة

٢٤ - تُحثّ الحكومات على إيجاد أو تدعيم أطر مؤسسية تكفل الحصول الفعال على المعلومات ومشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء ومن يعانون الفقر والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، في تخطيط استعمال الأراضي وإدارتها في الإطارين الحضري والريفي.

٧ - التعاون الدولي

٢٥ - تحثّ الحكومات والمجتمع الدولي على الوفاء بالالتزامات المالية المنصوص عليها في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، بهدف دعم مواءمة تنفيذ التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي في البلدان النامية.

٢٦ - كما تُحثّ الحكومات والمجتمع الدولي على تقديم المساعدات التكنولوجية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لأجل تنفيذ التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي، حسبما أوصى جدول أعمال القرن ٢١.

٢٧ - وتُشجّع الحكومات على تدعيم التعاون الإقليمي والدولي في مجال التخطيط والإدارة المتكاملين للموارد من الأراضي ونظم المراقبة، وذلك بوسائل مختلفة تشمل تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات، مع مراعاة الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية، بما فيها الخبرات المتراكمة لدى منظمات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية.

لتضمن بذلك استمرار قيام المجتمعات المحلية في حفظ هذه المناطق البرية البالغة الأهمية وإدارتها إدارة سليمة.

الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية

١٨ - تُشجّع الحكومات على مراعاة أهمية حفظ الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية ذات الوضع الحرج، بما فيها المناطق المحمية والنظم الإيكولوجية المهشة الأخرى، عند وضع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية ودون الوطنية.

الكوارث الطبيعية

١٩ - تُشجّع الحكومات والمجتمع الدولي على وضع وتنفيذ استراتيجيات وقائية، بما في ذلك استحداث نظم الإنذار المبكر الملائمة - لمواجهة كوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف، فضلا عن الكوارث المتصلة بظواهر مثل النينيو ينجم عنها تدهور الأراضي. وبهذا الصدد، تُحثّ المنظمات الدولية ذات الصلة على تقديم الدعم إلى البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لعلاج ذلك.

التفاعلات بين الريف والحضر

٢٠ - تُحثّ الحكومات على اعتماد نهج استراتيجية لإدارة الأراضي تهدف إلى إيجاد الظروف التي يعود فيها تطوير المستوطنات البشرية بالنفع على الجماعات المحرومة، ولا سيما الفقراء الذين يعيشون في الأرياف والمدن.

٢١ - وتُشجّع الحكومات على مراعاة ما في استعمال الأراضي من ترابط بين الريف والمدينة، وعلى تطبيق النهج المتكاملة لإدارتها، وهو الأمر الضروري للتنمية الريفية والحضرية المستدامة ولتوفير رزق أكثر استدامة لمن يعانون الفقر.

٢٢ - وتُحثّ الحكومات على مراعاة الدور الاستراتيجي الذي تقوم به السلطات المحلية في مجال الاستعمال المستدام للأراضي.

الأراضي وإدارتها، وعلى تعزيز الممارسات المستدامة المتعلقة باستعمال الأراضي وبالأحراج، ولتحقيق المنافع المتعددة نتيجة لتنفيذ هذه الصكوك، ولا سيما في مكافحة التصحر وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور موارد المياه العذبة.

٣٢ - وُثِّقَت الحكومات على المصادقة على بروتوكول كيوتو^(٧) الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ^(٨)، وعلى تنفيذه.

٣٣ - وُثِّقَت الأمم المتحدة وخلافها من المنظمات الإنمائية الدولية والثنائية على تعزيز جهودها، عن طريق الدعم المالي ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وبناء القدرات والتعليم والتدريب.

باء - موجز المناقشات الذي أعده الرئيسان

١ - مقدمة

٣٤ - في إطار برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة المعتمد من الجمعية العامة في دورتها الإستثنائية التاسعة عشرة المعقودة في عام ١٩٩٧^(٩)، اجتمع في نيويورك، في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، الفريق العامل المخصص التابع للجنة الذي يعقد فيما بين الدورات والمعني بالتخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي والزراعة، واستعرض الفريق العامل التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي المنصوص عليها في الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١؛ وأخذ في الاعتبار الاستعراض الشامل ٢١ الذي أجري في عام ١٩٩٧ وتناول تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣٥ - وكان القصد من المناقشات التي أجراها الفريق العامل أن تكون بمثابة مدخلات لعملية النظر في التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي التي ستقوم بها لجنة التنمية

٢٨ - وُثِّقَت الحكومات على مواءمة التشجيع على نقل تكنولوجيات ملائمة، بما فيها نظم المعلومات الجغرافية والشبكة العالمية لتحديد المواقع، للتخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية بحيث تكون الأكثر تكيفاً مع الظروف المحلية والأنسب لها كي يكون بناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية، مناسباً لمواجهة التحديات الحاسمة.

٢٩ - وُثِّقَت الحكومات على تشجيع البحوث المرتبطة بالأراضي، وعلى التوسع في المعلومات التكنولوجية والممارسات المبتكرة، وتعميمها، وتنفيذ برامج تدريبية للمزارعين والعاملين في الصناعات الغذائية - الزراعية وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالموضوع. وبهذا الصدد، تُثِّقَت البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي على تحسين إمكانية حصول البلدان النامية على أحدث المعلومات والتكنولوجيات.

٣٠ - وتشجّع لجنة التنمية المستدامة جميع الحكومات على تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا (A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني)، بوصفها صكوكاً حيوية لتحقيق التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي، وتدعو إلى تقديم دعم إضافي لتنفيذها.

٣١ - وُثِّقَت الحكومات على توقيع الاتفاقيات ذات الصلة والمصادقة عليها، وعلى مراعاة أوجه التكامل بين صكوك ريو الثلاثة - أي إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية^(٥) وجدول أعمال القرن ٢١ والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً بشأن مبادئ التوافق العالمي حول إدارة وحفظ جميع أنواع الغابات وتمييزها تنمية مستدامة^(٦) - فضلاً عن الصكوك الدولية المناسبة الأخرى، عملاً على تحسين استعمال

- ٤٠ - ويصعب تناول العديد من المشاكل المتعلقة بتدهور الأراضي تناوفاً فعالاً دون التخفيف من وطأة الفقر والجوع والقضاء عليهما. والفقر عاقبة من عواقب تدهور الأراضي وأحد مسبباته في الوقت نفسه.
- ٤١ - وتدبير حماية التربة مهمة لزيادة إنتاج الأغذية وضمان الأمن الغذائي وحماية التنوع البيولوجي.
- ٤٢ - والمسببات الأخرى لتدهور الأراضي تشمل عدم توفر ما يكفي من التكنولوجيات والمعلومات والتدريب والموارد المالية.
- ٤٣ - ويمكن لتحديد المناطق الحساسة لتدهور الأراضي الفعلي والممكن أن يؤدي دوراً هاماً في تقرير أولويات الجهود الرامية إلى حفظ الأراضي. وغالباً ما تشمل المناطق الحساسة المناطق الجبلية، والمناطق القاحلة، وغابات المرتفعات، والمناطق السياحية، والأراضي الزراعية الهامشية. وعلى العموم، فإن تكلفة إصلاح الأراضي المتدهورة تفوق تكلفة منع حدوث هذا التدهور. ومن الضروري تحديد النظم الإيكولوجية الحساسة وحمايتها للحفاظ على الموارد المائية وعلى التنوع البيولوجي.
- ٣ - نظم إدارة الأراضي**
- ٤٤ - يتطلب التخطيط وإدارة المتكاملين لموارد الأراضي أطراً لاتخاذ القرارات تقوم على التفاعل والشفافية والمشاركة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية والمحلية وغيرها من أصحاب المصلحة. ويمكن أن تضطلع البرامج المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ بدور هام في هذا المجال. ويستدعي استحداث وتعزيز نظم التخطيط وإدارة المتكاملين لموارد الأراضي في البلدان النامية زيادة الدعم الدولي والقطري.
- ٤٥ - ويمكن أن تتعاقد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مجال التخطيط وإدارة المتكاملين لموارد الأراضي.
- المستدامة في دورتها الثامنة، المقرر عقدها في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠.
- ٣٦ - واستندت مناقشة الفريق العامل للمسألة إلى تقرير الأمين العام المعنون "التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي" (E/CN.17/2000/6) وإلى إضافاته.
- ٣٧ - ويشمل التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي أنواع التربة والمعادن، والمياه، والهواء، والموارد البيولوجية، والمناظر الطبيعية. ويجب أن يراعى التخطيط والإدارة الفعالان لموارد الأراضي أوجه استعمال الأراضي، الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية والثقافية. ويهدف التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي إلى حماية البيئة، وإلى التنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر، وتهيئة فرص العمل، وحفظ الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، وحماية النظم الإيكولوجية الحساسة والتنوع البيولوجي، وضمان إمكانية حصول الجماعات المستضعفة والمهمشة على الأراضي. كما يجب مراعاة الآثار الاجتماعية والصحية المترتبة على استعمال الأراضي.
- ٣٨ - ووصف عدد من الوفود جهود بلدانهم لتطوير نظم التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي، بما في ذلك تحقيق اللامركزية في إدارة الأراضي بحيث يتولاها المسؤولون على الصعيد المحلي، مع التوسع في اشتراك أصحاب المصلحة.
- ٢ - تدهور الأراضي**
- ٣٩ - تتعرض النظم الإيكولوجية الأرضية وإنتاجية الأراضي للخطر نظراً للتغيرات السريعة الواسعة النطاق في استخدام الأراضي والغطاء الأرضي، وتلوث المياه، وتغير المناخ، والتصحر، والجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية، والممارسات غير المستدامة في الزراعة والرعي والحراثة والتعدين.

٤٩ - ويتسم التخطيط الحضري المستدام بأهمية فائقة لسكان الحضر الفقراء وسكان الأرياف. وإدارة النمو الحضري وتطوير البنية الأساسية الحضرية، وتدعيم الصلات بين الحضر والأرياف، والتحكم في تمدد المدن واكتظاظها أمور ضرورية لتوفير الرزق المستدام في المناطق الحضرية والريفية على السواء ولتعزيز الاستعمال المستدام للأراضي.

٥٠ - وتواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحدياً يتمثل في استحداث نظم للملكية الخاصة للأراضي، وتسجيل الأراضي، وسوق الأراضي، فضلاً عن نظم إدارة الأراضي، مع مراعاة حقوق مستعملي موارد الأرض التقليديين.

٥١ - ويستوجب التخطيط والإدارة المتكاملان لموارد الأراضي التنسيق والمشاركة على نطاق واسع، بما في ذلك تنسيق الجهود على الصعيد الوطني وصعيد النظم البيئية والصعيد المجتمعي، والتنسيق المشترك بين القطاعات، والشراكات القائمة بين القطاع الخاص والقطاع العام ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة. وتتوقف الآليات المخصصة للتنسيق والمشاركة على الظروف الخاصة لكل بلد.

٤ - التعاون الإقليمي والدولي

٥٢ - الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية أمور مهمة لمعالجة آثار تدهور الأراضي العابرة للحدود المترتبة على تدهور الأراضي، فضلاً عن معالجة المشاكل الشائعة. وبوسع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرهما من المنظمات الدولية تقديم دعم ثمين لهذه الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي.

٥٣ - ويتمثل التحدي بالنسبة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنمائية الدولية والثنائية في كيفية تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية ودعمها من خلال الدعم المالي ونقل

٤٦ - وتستدعي الحاجة في العديد من البلدان تحسين الأمن فيما يخص حيازة الجماعات المستضعفة والمهمشة، بما فيها النساء والفقراء والسكان الأصليون ومجتمعاتهم المحلية، للأراضي، كما تستدعي تحسين إمكانية حصول تلك الجماعات على الأراضي. وينبغي للجهود الرامية إلى تحسين نظم حيازة الأراضي أن تشمل مالكي الأراضي ومستعمليها التقليديين كمشاركين نشطين. ولترتيبات حيازة الأراضي أوجهها ومسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتحكمها الثقافة والتقاليد والأطر القانونية. وقد أعرب أحد الوفود عن اعتقاده بوجوب العمل، في إطار إصلاح نظام حيازة الأراضي، على تنفيذ سياسة وطنية واحدة لضمان تكافؤ فرص أصحاب المصلحة كافة في الحصول على موارد الأراضي.

٤٧ - واستخراج الموارد الجبلية يمكن أن يحمل المجتمع تكاليف باهظة إذا ما استُثمرت هذه الموارد دون إيلاء المراعاة الواجبة لقيود البيئات الجبلية وهشاشتها. فالمناطق الجبلية معرضة بشدة للتحديات والتدهور غير القابل للإصلاح، مما يؤثر بشكل خطير على إمدادات المياه التي تسير باتجاه المجاري المائية. وتتسم إدارة الغابات والتعدين والسياحة في المناطق الجبلية بأهمية خاصة، مع مراعاة احتياجات السكان الذين غالباً ما يكونون فقراء ومهمشين سياسياً. ويتسم اعتماد نهج متكامل لإدارة مستجمعات المياه بأهمية فائقة نظراً لدورها في تأمين المياه العذبة.

٤٨ - ويتطلب التخطيط والإدارة المتكاملان لموارد الأراضي وجود نظم لمعلومات متكاملة متاحة لأصحاب المصلحة كافة. وتمثل تكنولوجيات المعلومات، بما فيها نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد والشبكة العالمية لتحديد المواقع، تكنولوجيات قيمة لتخطيط الأراضي وإدارتها.

التكنولوجيات السليمة بيئياً وبناء القدرات والتعليم والتدريب.

٥٤ - ويمكن أن تقدم المساعدة إلى البلدان النامية في ابتكار نظم المعلومات والرصد، بما في ذلك المؤشرات المناسبة لاستخدام الأراضي، من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

٥٥ - وبإمكان البرامج التعاونية الدولية والإقليمية أن تحسن من فهم النظم البيئية وتحديد وتكييف الممارسات المستدامة لتخطيط شؤون الأراضي وإدارتها.

٥٦ - ويمكن لتحرير التجارة أن تكون له آثار إيجابية وسلبية، على حد سواء، على موارد الأراضي. فالسياسات التجارية التي تفضي إلى تدني أسعار السلع الأساسية الزراعية، والتقلبات في أسعار الصرف، وأعباء الديون التي لا سبيل إلى تحملها، تمثل عقبات في وجه التنمية المستدامة والإدارة الفعالة لموارد الأراضي. ويمكن لتحرير التجارة بهدف تعزيز سبل الوصول إلى الأسواق، خاصة بالنسبة لمنتجات البلدان النامية، إلى جانب السياسات الاقتصادية والزراعية الوطنية المناسبة، أن يساهم في الجهود المبذولة لحماية موارد الأراضي. ويلزم القيام بمزيد من الدراسة لآثار سياسات تحرير التجارة على الاستخدام للأراضي.

٥٧ - ويحتاج الأمر إلى مزيد من الموارد والاستثمارات لبناء القدرات من أجل تخطيط وإدارة متكاملين لموارد الأراضي في البلدان النامية. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها، منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تقدم المساعدة في هذه العملية.

٥٨ - وثمة حاجة إلى مزيد من تبادل المعرفة والمعلومات وأفضل الممارسات على الصعيد الدولي، باستخدام آحر

٥٩ - ويمثل نقل التكنولوجيات الجديدة، بما فيها تكنولوجيات المعلومات مثل نظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد وشبكات تحديد المواقع، المكيفة حسب الظروف المحلية والملاءمة لها، أمراً حيوياً لزيادة القدرة على التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي في البلدان النامية.

٦٠ - وتتيح الصكوك الدولية، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، إطاراً للتعاون الدولي في تخطيط وإدارة موارد الأراضي.

٦١ - وأكد العديد من الوفود على أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي الاتفاقية الوحيدة الهادفة خاصة إلى الحد من تدهور الأراضي في البلدان النامية، لم تحظ بالدعم المناسب بوصفها صكاً حيوياً للتخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي. ولاحظ بعض الوفود أن عدداً من البلدان الأفريقية قد قام بأنشطة في إطار هذه الاتفاقية بدعم من البلدان المانحة. ويمكن لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، بما فيها إصلاح الغابات بفضّل الدعم المالي المناسب للآلية العالمية، على غرار نموذج مرفق البيئة العالمية، أن يقدم مساهمة هامة في تخطيط الأراضي وإدارتها.

٦٢ - ويمكن أيضاً لتحقيق التقدم باتجاه تعزيز التعاون الدولي في إدارة الغابات، من خلال المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والترتيبات الدولية الجديدة المقترحة بشأن الغابات، أن يساهم في تحسين إدارة الأراضي.

خاصة في البلدان النامية. وقد تركز النقاش خاصة على تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وذلك طبقا لمبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والأهداف المتفق عليها دوليا الواردة في الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١ فضلا عن أمور منها إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي^(١٠) وبرنامج خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية^(١١) اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). وتتيح هذه الالتزامات وغيرها الأساس لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في جميع البلدان؛ وما يحتاجه الأمر هنا هو تنفيذها تنفيذا كاملا على جميع الأصعدة.

٦٦ - وتحمل الزراعة مكانة فريدة في المجتمع لأنها تكفل إنتاج الأغذية والألياف، والأمن الغذائي وسلامة الأغذية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على الريف وحفظ الطبيعة، وتعمل الحياة القروية، مما يؤمن توزيعا مكانيا متكافئا للتنمية. والهدف الرئيسي من التنمية الزراعية والريفية المستدامة هو تعزيز الأمن الغذائي (الذي عرف على أنه الحصول على الغذاء اللازم لعيش حياة صحية ومنتجة) بطريقة سليمة بيئيا بحيث تسهل المساهمة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. هذا ويظل الأمن الغذائي - رغم كونه أولوية سياسية بالنسبة لجميع البلدان - هدفا لم يتحقق بعد. فحوالي ٧٩٠ مليون شخصا يعيشون في البلدان النامية و ٣٤ مليون شخصا في البلدان الصناعية وفي البلدان التي يمر اقتصادها بفترة انتقالية يعانون من نقص التغذية. وبينما لوحظ بعض التطور في هذه الحالة مؤخرا، يتعين على المجتمع الدولي أن يساوره القلق لأن متوسط الانخفاض السنوي لأعداد الناس الذين يعانون من نقص التغذية ليس كافيا لتحقيق الهدف الذي حدد أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ لتخفيض عدد الذين يعانون من نقص التغذية بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف (خطة العمل؛ الفقرة ٧).

٦٣ - ويمثل تنفيذ جدول أعمال الموئل، بتنسيقه مع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أمرا هاما لتنمية المدن وإدارتها. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقوموا بدور هام في هذا الجهد.

٦٤ - وأكدت وفود عديدة على أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت، وأعربت عن الأسف لعدم الحصول على التمويل الخارجي المناسب، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشارت إلى الحاجة إلى تمويل جديد وإضافي للتنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ودعت إلى توفير موارد مالية كافية يمكن توقعها. وبالنسبة لغالبية البلدان النامية، خاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي، ويمكن تكميلها عن طريق تدفقات الرأسمال الخاص. كما أن عبء الديون المستحق على البلدان النامية يمثل عائقا أمام التنمية المستدامة والإدارة الفعالة، لموارد الأراضي.

ثانيا - الزراعة

ألف - العناصر المحتملة لإعداد مشروع مقرر من قبل لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة

١ - مقدمة

٦٥ - تنظر لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة في الزراعة بوصفها قطاعا اقتصاديا انطلقا من المنظور الواسع للتنمية المستدامة، مع إبراز الروابط القائمة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى نحو ما يتضمنه جدول أعمال القرن ٢١، خاصة الفصل ١٤، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، يتعين أن تتصدى الزراعة للتحدي الأساسي المتمثل في تلبية احتياجات عدد متزايد من السكان من الغذاء والسلع الزراعية الأخرى،

٦٧ - والأمن الغذائي والفقير مترابطان، ويمثل التقدم المطرد في القضاء على الفقر أحد العناصر الأساسية في زيادة سبل الحصول على الغذاء. فحوالي ١,٥ بليون شخصاً في العالم يعيشون في فقر، بينما تشير التزعات الأخيرة إلى أنه بإمكان هذا العدد أن يتزايد ليبلغ ١,٩ بليون بحلول عام ٢٠١٥.

٧٠ - وعلى الحكومات أن تتخذ نهجاً قطاعياً شاملاً لإدماج الزراعة في الأطر والاستراتيجيات الإنمائية الريفية بهدف زيادة أوجه الاتساق إلى أقصى قدر وزيادة التماسك.

٧١ - وعلى الحكومات تعزيز الممارسات الزراعية القائمة على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما فيها، الإدارة المتكاملة لمنتجات المزارع، والزراعة التي تراعي البيئة، والزراعة العضوية، والحضرية، والقائمة في تخوم المدن، والحد الأدنى من الحراثة وزراعة الغابات، التي يمكن أن تتيح إدارة مستدامة لجميع أصناف نظم الإنتاج وغيرها من المنافع، مثل الحفاظ على التربة والأرض وتعزيز التنوع البيولوجي الزراعي والحد من انبعاثات الكربون. وتساهم أيضاً الزراعة العضوية في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وينبغي تعزيزها حيثما كان ذلك مناسباً. وينبغي الاعتراف بالمعرفة التقليدية والمحلية السليمة بيئياً وصونها.

٧٢ - وعلى الحكومات أن تضع أطراً سياسية وقانونية وطنية منسجمة من أجل التنمية الريفية المستدامة، مع التركيز على، في جملة أمور، التنويع الاقتصادي وبناء القدرات والمشاركة والتمكين والشراكات.

٧٣ - وعلى الحكومات أن تواصل دراسة الدور المحتمل للطابع المتعدد الوظائف للزراعة، على نحو ما يتبين في الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١، في تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار المناقشات الجارية في منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية.

٧٤ - وعلى الحكومات أن تتبع نهجاً يراعي النظم البيئية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، آخذة في الاعتبار،

٦٧ - والأمن الغذائي والفقير مترابطان، ويمثل التقدم المطرد في القضاء على الفقر أحد العناصر الأساسية في زيادة سبل الحصول على الغذاء. فحوالي ١,٥ بليون شخصاً في العالم يعيشون في فقر، بينما تشير التزعات الأخيرة إلى أنه بإمكان هذا العدد أن يتزايد ليبلغ ١,٩ بليون بحلول عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، تزداد الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء اتساعاً، بينما يزداد تهميش الفقراء بصورة عامة - خاصة الفئات المحرومة مثل النساء وفقراء الأرياف والمجتمعات الأصلية. ومما تعنيه الصلة التي لا تنفصم بين الجوع والفقر أن أهداف تحقيق الأمن الغذائي في سياق التنمية الزراعية والريفية المستدامة ومواصلة القضاء على الفقر بين فقراء المدن وفقراء الأرياف على حد سواء، كما اتفق عليها، في جملة أمور، أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)، يجب أن تتحقق بصورة متكاملة. ومن الضروري مواصلة بذل الجهود من أجل القضاء على الفقر من خلال، أمور منها، بناء القدرات لتعزيز النظم الغذائية المحلية وتحسين الأمن الغذائي. ويتيح مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة هذا النهج.

٢ - الأولويات التي يلزم اتخاذ إجراءات بشأنها

(أ) تنفيذ أهداف التنمية الزراعية والريفية المستدامة

٦٨ - على الحكومات إتمام صياغة وإعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كما اتفق عليها في برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في أقرب أجل ممكن. وفي هذا الصدد، على الحكومات إدماج الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وسلامة الأغذية وجودتها وحماية البيئة والتنمية الريفية، بوصفها عناصر محورية، في تلك الاستراتيجيات.

٦٩ - وعلى جميع الحكومات إعادة تأكيد التزاماتها الفردية والجماعية بضمان الأمن الغذائي بالدرجة الأولى من خلال

(ب) إتاحة الموارد

٧٨ - على الحكومات تبني وتنفيذ سياسات وقوانين وطنية تضمن الملكية العادلة، وإتاحة استخدام الأراضي وضمان حيازتها من خلال قوانين ملكية واضحة المعالم ونافذة قانوناً، وبخاصة فيما يتعلق بالفئات المحرومة، والتي تشمل أولئك الذين يعانون من الفقر، والنساء، والمجتمعات المحلية والأصلية. ومن المهم أيضاً إتاحة السلف، وبخاصة من خلال برامج التسليف المحدود الريفية.

(ج) القضاء على الفقر

٧٩ - على جميع الحكومات والمجتمع الدولي تنفيذ الالتزامات ذات العلاقة التي تعهدا بها فيما يخص القضاء على الفقر، وبما يشمل تلك الالتزامات الواردة في إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وأن يعمل على زيادة الدخل من الزراعة تحقيقاً لهذا الهدف وفقاً لما ترمي إليه التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ويجب إيلاء الاهتمام بوجه خاص إلى المناطق التي توجد فيها مستويات عالية من الفقر والتنوع البيولوجي.

(د) تمويل التنمية الزراعية والريفية المستدامة

٨٠ - لا تزال الموارد المحلية هي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية الزراعية والريفية المستدامة في عديد من البلدان، ولكن ليس في جميعها. وتحت جميع الحكومات على توفير بيئة ممكنة لتعبئة الموارد المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر.

٨١ - وعلى المجتمع الدولي أن يفي الالتزامات المتعهد بها لتقديم الدعم المالي المبيّن في البند ٢١ من جدول الأعمال، بهدف تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وعلى البلدان النامية وشركائها أن يبذلوا جهوداً خاصة لكفالة توجيه نصيب أوفر من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى القطاع الزراعي، طبقاً لاستراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان

في جملة أمور، الإجراءات الضرورية للتخفيف من الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية للزراعة والإنتاج الحيواني على النظم البيئية الطبيعية، خاصة على النظم التي تتميز بتنوع بيولوجي كبير. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وآلياتها العالمية التي ينبغي أيضاً أن تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتجديدها في الأراضي ذات الإمكانيات الضئيلة، وفي الحد من تدهور الأراضي خاصة في البلدان النامية.

٧٥ - وينبغي على الحكومات أن تأخذ في الاعتبار ما للزراعة من آثار على صحة البشر من حيث الاستهلاك والإنتاج على حد سواء. فالحماية الفعالة للصحة ضرورية أيضاً لضمان الأمن الغذائي.

٧٦ - وعلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومجلس إدارة مرفق البيئة العالمية، ضمن برامج عملها المعتمدة، تعزيز استخدام آلياتها التمويلية لدعم البرامج الوطنية التي تشجع التنمية الزراعية والريفية المستدامة مما يفضي، في جملة أمور، إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي واستخدامه المستدام، وخفض انبعاثات غاز الصوبة وزيادة احتباس الكربون، فضلاً عن زيادة الاستثمارات في فعالية الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

٧٧ - وعلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والحكومات دعم تعزيز برنامج عمل اتفاقية التنوع الزراعي البيولوجي وتنفيذها الفعال، ودعم منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة في الأدوار التي تقوم بها في تنفيذ برنامج العمل المذكور.

٨٦ - وعلى الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية ذات العلاقة، والقطاع الخاص أن تزيد من البحوث في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، والتكنولوجيا المناسبة وطرائق الزراعة المستدامة من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، بما يشمل نهج المشاركة، كما يجب تشجيع نشر المعلومات المتعلقة بنتائج بحوث هذه الهيئات وإمكانية تطبيقها. وينبغي أن تجرى هذه البحوث بأسلوب تعاوني يشمل كلا من البلدان المتطورة والبلدان النامية.

٨٧ - وعلى الحكومات والمجتمع الدولي أيضا تعزيز وتقاسم نظم الإنذار المبكر لتقوية القدرات الوطنية على درء الكوارث الطبيعية والتعامل معها.

(و) التكنولوجيا البيولوجية

٨٨ - على الحكومات أن تستكشف بحذر ما تملكه التكنولوجيا البيولوجية المناسبة والمأمونة من إمكانيات لتعزيز الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تقنيات وممارسات الزراعة المستدامة، آخذة في الاعتبار وجود حاجة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع ودعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ويجب أن يستند ذلك على النهج التحوطي، كما هو مبين في المبدأ ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وأن تؤخذ في الاعتبار الشواغل المتعلقة بالآثار السيئة المحتملة على البيئة والصحة البشرية.

٨٩ - وعلى الحكومات توقيع بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، في أقرب وقت ممكن، والتصديق عليه لاحقا، ودعم تنفيذه الفعال.

٩٠ - وعلى الحكومات الوطنية استحداث الأطر القانونية المناسبة ووضع الاستراتيجيات الملائمة موضع التنفيذ من

المتلقية، وذلك انطلاقا من أن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لهذا القطاع قد تددت بصفة مطردة خلال العقدتين الماضيتين.

٨٢ - وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن يقدم الدعم في مجال الإصلاح المؤسسي ووضع الهياكل الأساسية للسوق من أجل تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في البلدان النامية وفي البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

٨٣ - كما أن على الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، دعم البلدان النامية في وضع الاستراتيجيات وتنفيذ التدابير من أجل اجتذاب وتعزيز تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار في مجال الزراعة المستدامة، والتي توجه إلى نطاق أوسع من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، وأن تدعم توجيه حصة أكبر من رأس المال المذكور إلى الزراعة والمناطق الريفية.

(هـ) نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

٨٤ - على الحكومات والمنظمات الدولية ذات العلاقة والقطاع الخاص مواصلة وزيادة مساهماتها في بناء القدرات وتسهيل نقل التكنولوجيا المناسبة للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، فضلا عن دعم الشراكات من أجل تبني الزراعة المستدامة والأمن الغذائي ودعم التنمية الريفية. وثمة حاجة على وجه الخصوص لنشر التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتي تمتلكها المنظمات الدولية.

٨٥ - كما أن على المؤسسات المالية الدولية زيادة تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، مع التأكيد على تخصيص الأموال لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الزراعي المعزز.

٩٤ - وفي هذا الصدد، فإن على الحكومات الانتهاء من المفاوضات الخاصة بوضع صك قانوني دولي ملزم لتنفيذ الإجراءات الدولية المتعلقة ببعض الملوثات العضوية طويلة الأثر، وذلك في أقرب وقت ممكن.

(ط) التصحر والجفاف

٩٥ - إن مقاومة التصحر ومقاومة الجفاف هما عنصران بالغ الأهمية من عناصر التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وعلى الحكومات والمنظمات الدولية ذات العلاقة أن تعمل على تعزيز دمج الخطط الوطنية الرامية إلى مكافحة التصحر، بموجب اتفاقية مقاومة التصحر، في الاستراتيجيات الوطنية من أجل التنمية المستدامة.

(ي) إتاحة استخدام الأراضي و ضمان حيازة الأراضي

٩٦ - وعلى الحكومات تبني السياسات وتنفيذ القوانين التي تكفل وجود حقوق ملكية واضحة المعالم و نافذة قانونا، وتضمن تحسين إتاحة استخدام الأراضي و حيازتها، وبخاصة للفئات المحرومة، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من الفقر والنساء والجماعات الأصلية والذين لا يملكون أرضا.

(ك) التأهب للطوارئ

٩٧ - على الوكالات الدولية وغيرها من المنظمات ذات العلاقة مساعدة الحكومات والهيئات الإقليمية على إيجاد وبناء القدرات من أجل الاستخدام الفعال لأنظمة الإنذار المبكر والرصد البيئي. ومن اللازم أيضا بذل الجهود من أجل تحسين الأنظمة الزراعية والاجتماعية المتعلقة بالأخطار الطبيعية.

٣ - التعاون الدولي

(أ) التجارة الزراعية

٩٨ - على الحكومات العمل من أجل تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، آخذة في الاعتبار الشواغل غير التجارية،

أجل الزراعة المستدامة، وحماية التنوع البيولوجي وتقييم الكائنات الحية المحورة لإطلاقها عمدا في البيئة.

٩١ - وعلى الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة أن تقصر دعمها على تطبيقات التكنولوجيا البيولوجية المقبولة أخلاقيا وبيئيا، والتي لا يترتب عليها آثار سيئة على صحة الجمهور، وذلك في مجالات البحث المتعلق بالزراعة والإنتاج الزراعي.

(ز) الموارد الجينية

٩٢ - وعلى الحكومات تعزيز جهودها الرامية إلى الاستخدام المستدام والحفظ والحماية المستدامين للموارد الجينية. كما أن على الحكومات في هذا الصدد الانتهاء في أقرب وقت ممكن من المفاوضات الخاصة بالتعهد الدولي للموارد الجينية النباتية لأغراض الأغذية والزراعة، وتنفيذ خطة العمل العالمية لحفظ الموارد الجينية النباتية واستخدامها المستدام لأغراض الأغذية والزراعة، وهي الخطة المنبثقة عن مؤتمر لا ييزغ التقني الدولي بالمعنى بالموارد الجينية النباتية، وأن تقوم بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لإدارة الموارد الجينية لحيوانات المزارع، والمساهمة بشكل نشط في زيادة تطويرها. كما أن على الحكومات تعزيز جهودها من أجل التنفيذ الفعال للتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

(ح) مكافحة المتكاملة للآفات والتغذية

النباتية المستدامة

٩٣ - على الحكومات أن تستغني عن الاستخدام غير المستدام لمنتجات الحماية النباتية والمخصبات في الإنتاج الزراعي، وأن تستحدث طرائق عملية لتعزيز تطبيق مكافحة المتكاملة للآفات والاستخدام المستدام للمخصبات. وعلى جميع الأطراف ذوي المصلحة، بمن فيهم المزارعون، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، العمل مع الحكومات لإقامة شراكات فعالة لهذا الغرض.

بممارسات الزراعة المستدامة، والتكنولوجيا، والأسواق، وأن تعزز فرص إتاحتها للمزارعين، والعاملين في الحقل الزراعي، وذلك، في جملة أمور، من خلال برامج بناء القدرات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء، والجماعات المهمشة، والمجتمعات الأصلية والمحلية.

(ج) الأمم المتحدة والأنشطة الدولية الأخرى

١٠٣ - على منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية ذات العلاقة مساعدة البلدان في وضع سياسات ولوائح وإجراءات من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتعلق بالإنتاج المستدام وطرق الزراعة الرامية إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

١٠٤ - كما أن على منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة مساعدة البلدان في وضع سياسات تهدف إلى توفير شبكات الأمان الغذائي.

١٠٥ - يُشجع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تعزيز مساعده للمجتمعات الريفية في البلدان النامية دعماً لجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وذلك أساساً للتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية.

١٠٦ - وتشجع الفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من المنظمات ذات الصلة على بذل مزيد من الجهود لبلورة مناهج جديدة وتحسين التنسيق في مجال جمع البيانات وتحليلها ورصدها وتقييم جهود القطاعين العام والخاص لدعم الزراعة المستدامة.

١٠٧ - وتُستحث الحكومات على التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة، إن لم تكن قد فعلت ذلك، وعلى إنفاذها لتعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

بما في ذلك الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة، فضلاً عن الظروف الخاصة بكل بلد، وتحاشي الانحرافات التجارية أو العوائق التجارية، وبخاصة تلك التي لا تسمح لصغار المزارعين بدخول أسواق البلدان الصناعية.

٩٩ - وعلى جميع الأطراف ذات العلاقة أن تعمل على تحديد فرص التحرير التجاري للمنتجات الزراعية وأن تتابعها، بما في ذلك معالجة مسألة الدعم والتدابير التجارية المنحرفة، الأمر الذي يبشر بصفة خاصة بتعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

١٠٠ - أما الشروط الخاصة بإتاحة الأسواق للمنتجات الزراعية ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً فيجب تحسينها على أساس من قاعدة عريضة وحررة قدر الإمكان. ويجب النظر بشكل سريع في المقترح الخاص بإمكانية التزام الدول المتقدمة النمو بأن تسمح بصفة أساسية لجميع المنتجات الصادرة من أقل البلدان نمواً بالدخول إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، وأن يصحب ذلك قيام البلدان النامية الأكثر تقدماً بجهود ترمي إلى إتاحة الأسواق أمام أقل البلدان نمواً.

١٠١ - وقد أكدت لجنة التنمية المستدامة على الحاجة لتنفيذ قرار مراکش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بالنتائج السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية، وتنفيذ خطة العمل الشاملة المتكاملة لأقل البلدان نمواً، المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية والالتزام المشترك لرؤساء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية للعمل معاً من أجل مساعدة البلدان النامية في عملياتها التكميلية.

(ب) تبادل المعلومات ونشرها

١٠٢ - على الحكومات وغيرها من المنظمات الدولية ذات العلاقة أن تنشر على نطاق واسع المعلومات المتعلقة

لاستعراض التقدم المحرز لتحقيق أهداف ”النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة“ الواردة في الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١. وقد أخذ في اعتباره الاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي جرى في عام ١٩٩٧.

١١٢- والقصد من مناقشات الفريق العامل أن تكون بمثابة مدخلات لكي تنظر لجنة التنمية المستدامة في موضوع الزراعة باعتباره قطاعا اقتصاديا خلال دورتها الثامنة المقرر عقدها في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠.

١١٣- وقد استند الفريق العامل في مناقشته للموضوع إلى تقرير الأمين العام المعنون ”التنمية الزراعية والريفية المستدامة“ وإضافتيه (E/CN.17/2000/7 و Add.1 و Add.2).

١١٤- وقد بحث الفريق العامل في مدى تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة، على النحو المحمل في الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١ وفي مدى إسهام ذلك التقدم في تعزيز الزراعة بوصفها وسيلة اقتصادية لتحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، وخطه عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية في الفترة التي تلت عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. كما تناول الفريق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

١١٥- وتحدثت عدة وفود عما تبذله من جهود على الصعيد الوطني لتحقيق الأمن الغذائي لسكانها وتقليص عدد المصابين بنقص التغذية. ومن الأهداف المتوخاة من إصلاح السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي توفير إطار تشريعي مستقر وكفالة حيازة الموارد المنتجة والاستفادة منها، ولا سيما الأراضي، وتحسين أداء الأسواق، بما في ذلك جانبي العمالة والائتمان، والمصادقة على حقوق الملكية والحد من المخاطر.

١٠٨- ويُدعى الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية إلى إجراء مزيد من البحوث في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والعمل على نشر نتائج بحوثه.

(د) المشاركة

١٠٩- ويتطلب تحقيق أهداف التنمية الزراعية والريفية المستدامة مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. ويكتسي التمكين والمشاركة وإقامة الشراكات أهمية حاسمة للنجاح في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة ولا سيما مشاركة المرأة باعتبار ما لها من دور هام في عملية التنمية هذه. ولذا، تستحث الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة على وضع آليات مؤسسية مبتكرة عند الاقتضاء، لكفالة مشاركة أصحاب المصلحة مشاركة فعلية في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

١١٠- وتُدعى الأمانة العامة للأمم المتحدة والفاو إلى العمل، بتشاور مع المنظمات الرئيسية، والحكومات وسائر المنظمات ذات الصلة، على تيسير إنشاء فريق عامل غير رسمي مخصص ومفتوح باب العضوية معني بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة من أجل بلورة النتائج الخاصة بالدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة استعدادا لعقد الدورة العاشرة للجنة.

باء - موجز المناقشات المقدم من الرئيسين

١ - مقدمة

١١١- وستتناول الدورة الثامنة للجنة، باعتبارها جزءا من برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة الذي اعتمده الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المعقودة في عام ١٩٩٧، موضوع الزراعة باعتباره قطاعا اقتصاديا. وفي هذا الصدد، اجتمع فريق عامل مخصص تابع للجنة ينعقد فيما بين الدورات بنيويورك خلال الفترة الممتدة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠.

١٢٠ - ومن شأن تحرير التجارة أن يُشجع على زيادة استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً فعالاً ويخلف آثاراً إيجابية على البيئة والقضاء على الفقر شريطة اعتماد تدابير اجتماعية وبيئية متداعمة. ومن المستصوب إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحاً، يتماشى مع مقتضيات التنمية المستدامة، وإلغاء الممارسات الحمائية.

١٢١ - ويوجد بالبلدان النامية عدد كبير من صغار مزارعي الزراعة المعيشية الذين ينتجون لاستهلاكهم ولا يشاركون في الأسواق مما يجعلهم متخلفين عن ركب العولمة. ومن اللازم اعتماد نهج متوازن لدى النظر في استدامة التجارة وتحريرها في القطاع الزراعي مع مراعاة ما تم التوصل إليه من توافق في الآراء في سلسلة المؤتمرات العالمية.

١٢٢ - وبما أن الأسواق الداخلية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لم تعد محمية، فإن المصدرين من البلدان الأخرى يقتطعون، بدعم من الحكومة، نصيباً أكبر من الأسواق المحلية للأغذية.

٤ - نُظْم الإنتاج المستدامة

١٢٣ - تُهدد الممارسات غير المستدامة في مجالات الزراعة والرعي والحراثة النظم الإيكولوجية للأرض وإنتاجية الأراضي. فلا يمكن معالجة العديد من المشاكل المتعلقة بتدهور التربة معالجة ناجحة دون الحد من الفقر والجوع والقضاء عليهما. وتُعد تدابير حماية التربة تدابير هامة لرفع الإنتاج الغذائي وكفالة الأمن الغذائي وحماية التنوع البيولوجي. ويعتبر تحديد النطاقات الحساسة المعرضة أو المحتمل تعرضها لتدهور التربة عملية هامة لتحديد الأولويات في مجال حفظ الأراضي وحماية الموارد المائية والتنوع البيولوجي. وقد تكون الممارسات الزراعية الجيدة حلاً من الحلول الممكنة للتصدي لتدهور البيئة.

١١٦ - وشدد بعض الوفود على الجوانب المتعددة الوظائف للزراعة، التي تناولها الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١ وخطه عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، في حين أكدت بعض الوفود أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المفاهيم.

٢ - الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر

١١٧ - إن الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية بتقليص عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ لن يدرك استناداً إلى الاتجاهات الراهنة. ويعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهداف السياسة العالمية التي تكتسي أولوية عالية. وينبغي أن تواصل البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي دعم المعونة الغذائية. ومن اللازم أن تولى البلدان المستوردة للأغذية عناية خاصة، لدى صياغتها لاستراتيجيات الأمن الغذائي، لملاح الضعف في إمداداتها الغذائية وأن تُقدم على اتخاذ تدابير تكميلية ملموسة من قبيل النهوض بالانتاج المحلي للأغذية فضلاً عن تحسين أنظمة تخزين الأغذية.

١١٨ - ومن النتائج المباشرة لتباطؤ وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، التزايد المستمر للفقر في البلدان النامية، مما ساهم في توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وأدى إلى تهميش الفقراء عموماً والنساء خصوصاً.

٣ - التجارة في المنتجات الزراعية

١١٩ - قد تكون لتحرير التجارة آثاراً إيجابية وسلبية على التنمية الزراعية والريفية. وينبغي أن تهدف السياسات التجارية إلى إلغاء الإعانات الضارة بالبيئة وغيرها من السياسات المخلة بالتجارة التي تُشكل عوائق تحول دون وصول السلع إلى الأسواق، بما في ذلك إقامة الحواجز البيئية المحتملة التي تعوق التجارة.

الإنتاج العضوي للأغذية في البلدان النامية على قيود ومخاطر وأنه لا ينبغي اعتبار هذا النهج حلاً لتلبية احتياجات البلدان النامية. وينبغي تجنب استخدام أساليب الزراعة العضوية باعتبارها أساساً لوضع المعايير التي قد تؤدي إلى ظهور الحواجز التجارية. ومع ذلك، هناك عدد من أساليب الزراعة العضوية التي يمكن تطبيقها لتطوير الممارسات الزراعية التقليدية وغيرها من الممارسات بغية النهوض بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يُساعد البلدان النامية على استخدام هذه التقنيات والاستفادة منها.

١٣٠ - ومن التحديات المصادفة في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة استصلاح الأراضي الزراعية والمراعي عن طريق مواءمة السياسات البيئية والزراعية. وهناك تحد آخر يتمثل في حفظ الأراضي الزراعية واستصلاح الأراضي المتدهورة عن طريق وضع برامج زراعية تُلبّي الاحتياجات الغذائية الأساسية وتخلق فرص العمل.

٥ - التكنولوجيا الأحيائية والسلامة الأحيائية

١٣١ - يضطلع البحث بدور هام في الابتكارات الزراعية، ويمكن التكنولوجيا الأحيائية أن تُساهم إلى حد بعيد في تحقيق الأمن الغذائي. وينبغي اتباع النهج الوقائي المذكور في المبدأ ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لكفالة عدم تهديد استخدام التكنولوجيا الأحيائية لحفظ التنوع البيولوجي أو استخدامه مستداماً. وينبغي مراعاة الممارسات الزراعية التقليدية وكفالة الاستفادة على قدم المساواة من المدخلات الزراعية، ومراعاة حقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وتلبية احتياجات المستهلكين عند استخدام التكنولوجيا الأحيائية.

١٣٢ - وينبغي للحكومات أن تُشجع الاستثمار في البحث في القطاع العام من أجل استحداث تكنولوجيا محتملة لرفع

١٢٤ - ويمكن أن تؤدي الزراعة في المناطق الحضرية والمناطق القريبة منها إلى تحسين الصلات بين الأرياف والحضر وقد تُساهم التنمية الريفية إسهاماً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الحالة التغذوية.

١٢٥ - وبالنسبة للعلاقة بين التنوع البيولوجي والزراعة، ينبغي اتخاذ إجراءات للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على النظم الإيكولوجية الطبيعية من جراء توسع الأراضي الزراعية ونطاق ورعي المواشي، مما يؤدي إلى إزالة الأحراج وفقدان التنوع البيولوجي. وينبغي انتهاج استراتيجيات وسياسات وطنية وإقليمية لعكس هذه الاتجاهات واستصلاح وإعادة تعميم الأراضي المتدهورة وحماية التنوع البيولوجي.

١٢٦ - وقد اعتمدت بعض البلدان نهجاً قائماً على مفهوم النظام الإيكولوجي في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ويعتبر هذا النهج جميع الأنشطة البشرية في إطار البيئة الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية التي تنفذ فيها.

١٢٧ - وينبغي إلغاء استخدام المدخلات غير المستدامة في الإنتاج الزراعي، ولا سيما استخدام المواد الكيماوية التي تؤدي إلى زيادة تلوث المياه والتربة. وينبغي إيجاد سبل عملية لتعزيز تطبيق الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات واستخدام الأسمدة استخداماً مستداماً.

١٢٨ - ومن الواضح أنه من المستحيل إيجاد حل لقضايا التنمية الزراعية والريفية دون معالجة قضية المياه معالجة ملموسة. وفي هذا الصدد، ستعرض التقارير المنبثقة عن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٩٩ و ٤٨/١٩٩٩ و ٤٩/١٩٩٩ على لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

١٢٩ - وفي حين جرى النهوض بالزراعة العضوية واستخدمت في عدد من البلدان، فقد ظلت بعض بلدان حذرة بهذا الشأن. إذ تشعر بأنه من المحتمل أن ينطوي

المناسبة. ولمشاركة المزارعين كذلك دور حاسم في البحث الزراعي وجهود الإرشاد. كما ينبغي الاعتراف بالمعارف التقليدية والمحلية وحماتها.

١٣٧- ويوفر الأمن لحيازة الأرض الثقة لتغيير الاستثمار والإدارة. ولا بد من وجود إطار قانوني ومؤسسات لضمان حيازة الأرض والوصول إليها بأمن ومساواة وشفافية، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الجوانب الجنسانية وحقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

٧ - التعاون الدولي

١٣٨- وقد رأت عدة بلدان أنه ينبغي تقديم دعم كاف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتي تهدف إلى معالجة تدهور الأراضي في البلدان النامية، بما في ذلك الدعم المالي، باعتبار أن الاتفاقية أحد الصكوك الرئيسية التي ستساهم في تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

١٣٩- وتقدم الصكوك الدولية الأخرى، بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق بها، إطاراً للتعاون الدولي في مجال التنمية الزراعية والتنمية الريفية المستدامة. وقد رأت بعض الوفود أنه ينبغي استخدام الآليات المتعلقة بهذه الاتفاقيات لتعزيز تدفقات الموارد والتدفقات المالية إلى التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

١٤٠- ولم تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المستوى المتفق عليه في جدول أعمال القرن ٢١. وقد ظلت تتناقص باطراد خلال العشرين سنة الماضية، وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنوات العشر الماضية. وقد زاد الاستثمار المباشر الأجنبي، ولكنه ظل يتسم بالتفاوت بصورة واضحة، ويتجه بصفة رئيسية إلى خارج القطاع الزراعي. وينبغي استخدام الاستثمار المباشر الأجنبي

الإنتاجية الزراعية. ويعتبر بروتوكول كرتاخينا المتعلق بالسلامة الأحيائية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي صكاً هاماً في مجال البحث في التكنولوجيا الأحيائية وتطويرها وتطبيقها. ومع وجود قواعد صارمة لحقوق الملكية الفكرية، تنظم تكنولوجيات تحويل النباتات، رئي أن البلدان النامية لا تصل إلى التكنولوجيات وقواعد البيانات بسبب تكلفتها المرتفعة. وهناك حاجة إلى الاعتراف بمسألة تيسير الوصول إلى الموارد والتكنولوجيات الوراثية النباتية.

١٣٣- ومن شأن النهج الوراثية، بما في ذلك التكنولوجيا الأحيائية، أن تمكن بشكل كبير من زيادة الإنتاجية الزراعية. ويجب إخضاع الآثار البيئية لاستخدام الكائنات المعدلة وراثياً من أجل إنتاج الأغذية والزراعة لاختبارات ثابتة النجاح قبل طرحها في الأسواق الدولية.

١٣٤- وينبغي تنفيذ بروتوكول كرتاخينا المتعلق بالسلامة الأحيائية. وينبغي وضع استراتيجيات مناسبة من أجل الزراعة المستدامة وحماية التنوع البيولوجي وتقييم الكائنات المعدلة وراثياً تمثيلاً مع مقتضيات البروتوكول. وينبغي النظر في الطرق والسبل الكفيلة بمعالجة شواغل المستهلكين إزاء هذه الكائنات. ويُعتبر التعاون في المجتمع الدولي أساسياً لنقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات من أجل الفهم الأفضل للآثار الضارة للمنتجات الغذائية المعدلة وراثياً.

٦ - المشاركة والتمكين

١٣٥- يُعتبر كل من التمكين والمشاركة والشراكات عوامل هامة للنجاح في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

١٣٦- وتتسم بأهمية حاسمة النهج المجتمعية في التنمية الزراعية والريفية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية حيث يقوم جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم المجتمعات المحلية، والنساء، والسكان الأصليين، بنصيب من العمل ويتحملون قدراً مناسباً من المسؤولية لإدارة الموارد وتوفير الحلول

- ١٤٦- وينبغي أن تساعد الوكالات الدولية الحكومات في تشجيع البحوث الزراعية المستدامة وخدمات الإرشاد، وتنظيم البرامج التدريبية للمزارعين والصناعات الغذائية الزراعية.
- ١٤٧- ويجب إقامة شراكات دولية فعالة، حسب الاقتضاء، بين الوكالات الحكومية، وغير الحكومية، ووكالات القطاع الخاص لنقل نطاق واسع من المعرفة، والتقنيات، والخبرة المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة، وتكييفها.
- ١٤٨- ولا بد من العمل على نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتنفيذ التزامات جدول أعمال القرن ٢١ وسائر الاتفاقات.
- ١٤٩- ويُعد تعميم المعلومات التكنولوجية والممارسات المؤسسية المبتكرة على نطاق واسع على كل أصحاب المصالح أمراً مطلوباً لتعزيز قدرات البلدان النامية لإدخال الممارسات الزراعية المستدامة.
- ١٥٠- وتُقدم تكنولوجيا المعلومات، بما فيها الوصول إلى الإنترنت، وتُظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار من بُعد، والنظام العالمي لتحديد المواقع، تكنولوجيات للتنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- ثالثاً - مسائل أخرى**
- ١٥١- لم يناقش الفريق العامل أي مسائل تحت هذا البند من جدول الأعمال.
- رابعاً - اعتماد تقرير الفريق العامل**
- ١٥٢- كان معروضاً على الفريق العامل في جلسته السادسة المعقودة في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ مشروع تقريره (E/CN.17/ISWG.I/2000/L.1) بالإضافة إلى ورقات غير رسمية.
- ١٤١- وينبغي أن تصبح المؤسسات المالية الدولية مشاركة في نقل التكنولوجيا، بالتركيز على تخصيص الأموال للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وينبغي أن تشجع المنظمات الدولية البلدان النامية في جهودها من أجل تحقيق أمنها الغذائي.
- ١٤٢- وينبغي أن تدعم وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحقيق غايات مؤتمر القمة العالمي للأغذية. بيد أنه قد لوحظ مع ذلك أن الدعم الغذائي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على التنمية الزراعية والريفية المستدامة وبالنسبة لصغار المزارعين.
- ١٤٣- وينبغي أن تساعد الوكالات الدولية، بما فيها الوكالات المالية، والقطاع الخاص وسائر المنظمات ذات الصلة بالحكومات والكيانات الإقليمية في تنمية قدراتها وبنائها للاستخدام الفعال لنظم الإنذار المبكر والرصد البيئي. وينبغي كذلك تشجيع الجهود لتحسين مرونة كل من النظم الزراعية والاجتماعية لمواجهة المخاطر الطبيعية.
- ١٤٤- ويعد التنسيق بين المانحين والشراكات المبتكرة، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مهمة لتحقيق استثمار أكبر في القطاع الزراعي والريفي.
- ١٤٥- ولضمان الأمن الغذائي بصورة مستدامة، ينبغي تبني تكنولوجيات جديدة سليمة بيئياً، مثل المكافحة المتكاملة للآفات والنظم المتكاملة لتغذية النباتات، وتكييفها لتناسب الظروف المحلية. وينبغي تشجيع نقل مثل هذه التكنولوجيات لمساعدة البلدان النامية في مواجهة تحدياتها.

١٥٣- وأحاط الفريق العامل علماً في الجلسة نفسها بالورقات غير الرسمية واعتمد تقريره.

خامساً - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١٥٤- اجتمع الفريق العامل المخصص الذي ينعقد فيما بين الدورات والمعني بالتخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي والزراعة التابع للجنة التنمية المستدامة، في نيويورك، في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٨٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، وعقد الفريق العامل ست جلسات (من الجلسة الأولى إلى السادسة).

١٥٥- وافتتح الدورة، تشوي سيوك - يونغ (جمهورية كوريا)، أحد رئيسي لجنة التنمية المستدامة.

١٥٦- وأدى مدير شعبة التنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان استهلاكي.

١٥٧- وقدم رئيس حدث ما بين الدورات "لنغرس بذور المستقبل" عرضاً.

١٥٨- وقدم المشاركون التالية أسماؤهم عروضاً عن حوار أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الزراعة المستدامة: ليه بوتر (الأعمال التجارية والصناعة)؛ وديفيد كينغ، الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين (المزارعون)؛ ولوسيان رويي، المجلس الاستشاري للنقابات/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (النقابات)؛ وكارول كالافاتيكي، ممثلة الشعوب الأصلية عن مؤتمر المنظمات غير الحكومية المعني بنظم الزراعة والأغذية المستدامة (المنظمات غير الحكومية)؛ وغوردون بيسفام، أحد رئيسي مؤتمر المنظمات غير الحكومية المعني بنظم الزراعة والأغذية المستدامة وهو من الجنوب.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١٥٩- انتخب الفريق العامل بالتركية، في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير، باتريك ماكدونيل (أيرلندا)، وموديسكو فرانسيسكو فيرنانديز دياز-سيلفيرا (كوبا) رئيسين.

جيم - جدول الأعمال وتنظيم العمل

١٦٠- أقر الفريق العامل في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير، جدول أعماله المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.17/ISWG.I/2000/1 و Corr.1 ووافق على تنظيم أعماله، وفيما يلي بنود جدول الأعمال:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال والأعمال التنظيمية الأخرى.
- ٣ - التخطيط والإدارة المتكاملان لموارد الأراضي؛ والزراعة.
- ٤ - مسائل أخرى.
- ٥ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

دال - الحضور

١٦١- حضر الدورة ممثلو ٣٥ دولة من الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة. وحضرها أيضاً مراقبون عن الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة وعن الجماعة الأوروبية، وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، فضلاً عن مراقبين عن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

هاء - الوثائق

١٦٢ - كانت الوثائق التالية معروضة على الفريق العامل:

(أ) تقرير الأمين العام عن التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي (E/CN.17/2000/6)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي: حفظ التنوع البيولوجي (E/CN.17/2000/6/Add.4)

(ج) تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والريفية المستدامة (E/CN.17/2000/7)؛

(د) تقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة الزراعية والريفية: التحضر والتنمية الزراعية المستدامة (E/CN.17/2000/7/Add.1)

(هـ) تقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة الزراعية والريفية: استخدام التكنولوجيا الأحيائية لأغراض الزراعة المستدامة (E/CN.17/2000/7/Add.2)

(و) رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة يحيل بها تقرير الرئيس عن المؤتمر "لنغرس بذور المستقبل" وهو مؤتمر معني بالطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأراضي (ماستريخت، هولندا، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) (E/CN.17/ISWG.I/2000/2).

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني. (٢) قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق.

(٣) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (المركز المعني بأنشطة برنامج القانون البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٦) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٧) I/CP.3 المقرر FCCC/CP/1997/7/Add.1، المرفق.

(٨) A/AC.237/18(Part.II/Add.1) و Corr.1، المرفق الأول.

(٩) قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق، الجزء الرابع - حيم ودال؛ والتنزيل.

(١٠) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الجزء الأول، (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ١٩٩٧) (WFS 96/REP)، التنزيل.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(١٤) تقرير المؤتمر التقني الدولي للموارد الوراثية النباتية، ليسترغ، ألمانيا، ١٧-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (ITCPGR/96.REP)، المرفق ٢.

(١٥) انظر الصكوك القانونية التي تضم نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المبرمة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)، رقم المبيع GATT/1994-7).

مرفق

الحضور

أعضاء لجنة التنمية المستدامة

الاتحاد الروسي:

فاسيلي أ. نبتزيا، الكسندر أ. بانكين، دميتري إ. ماكيميتشيف، سيرغي ف. بولغاتشنيكو، سيرغي أ. فيدوروف

إسبانيا:

إنيوسنسيو ف. آرياس، خوان لويس فلوريس، فرانسيسكو رابينا، لويس إسترويلاس، إدريان فيسينو، سيلفيا كورتس

ألمانيا:

مارتين لوتز، سيتفان كونتياس، رينهارد كراب، يواكيم فونبود، كارل - هايتر ويتك، كورنيليا بيرنز، باربرا شافير، بيتر كريستمان رافاييل برينباك، آستريد تيسن

إندونيسيا:

مكارم وييسونو، ماکمور ويدودو، جوهري أورتمانغن، نغورا سواجايا

أنغولا:

إيران (جمهورية - الإسلامية): باقر أسدي، مهدي ميرافضل، محسن إسيري

آيرلندا:

مارتن فارل، باتريك مكدونيل، ديمناهييز

إيطاليا:

سيرجيو فنتو، فاليريو أسترالدي، كورادو سلبيني، دافيد موراني، جيوفاني براوزي، فاليريا ريتزو، بولو سوبرانو، فايو كاسيسي، أنطونيو سترامباتشي، إينيس زتزا، جيوفانينو دي بالما، أندريا كامبونوغارا، والتر غالينيتا، أومبرتو بيناتي

باراغواي:

ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، باربرا بريغليا تافورا، أنطونيو ريكاردو فرنانديس كافالكانتي، ألكسندر كوتزياس بييكسوتو، أودو آروخو فاليرو

البرازيل:

أنطونيو مونتيرو، خوليو ماسكاريناس، توتو بريتو، هيلينا مارتنس، خواو فينس - دو - لاغو، إيسابيل ميرتنس، أنطونيو بوتاو، ناديا بيريس، خوسيه مانويل بوال، ناير

البرتغال:

- ألفيس، كارلوس بايس، روسا كايانو، ماريادي
لورديس كايادو
- بلجيكا:
أندريه آدم، ديرك ووترز، جان فيرشوتن، غونتر
سليوفاغن، كريس فان دين بيلكه، رينه بويسمانز، أولريخ
لينايرتس، جان - بول كارليير
- بلغاريا:
فلاديمير سوتيروف، زفيتوليوف باسماجييف
- بنما:
مانويل بيكاسو، روبن إسبينوزا، إدواردو بيريز دل سولار
- بيرو:
تونس:
الجزائر:
جمهورية التشيكية:
جمهورية كوريا:
- عبد الله بعلي، عبد الرحمن مروان
يان كارا، مارتن فانيتش، بتر باريزك
سوه داي - وون، شوي، سيوك - يونغ، يوون، جونغ
سوو، شين وون - وو، كيم شان - وو، أوه يونغجو، لي
سانغ - جاي، جيونغ يونغ - داي، شين شانغ - هيون،
كواك إل - شيون
- جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية:
جمهورية الكونغو الديمقراطية:
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة:
جيبوتي:
الداغمرك:
سري لانكا:
سلوفاكيا:
السودان:
- كيم شانغ جوك، مون جونغ شول
ناسي كالوفسكي، فاسكو غركوف، دونكا غليكوروفا،
غوران ستفتسفسكي
تورين مايلاند كريستنسن، جويرغن هارتناك، بيتر غيرت،
آنيث سامويلسن، ليس سوى نالدا
س. ل. ديراسينا
إغور فينسل
الفتاح محمد عروة، مبارك رحمة الله، دفع الله الحاج علي
عثمان، عمر دهب فضل محمد، طارق علي بخيت

- الصين:** جانغ جياوان، شي ويكيانغ، جيبي جونكي، صن حين، باي يونغجي، بي هو نغجينغ
- غيانا:** صمويل ر. إنسانالي، أليسون درايتون، جورج ويلفريد تالبوت
- فرنسا:** آلان ديجاميه، ريموند كيريلاك، جنفييف فيربروغ، سعاد لو غال، بول لوو، دانييل لو غارغاسون
- الفلبين:** ليران ن. كاباكتولان، ميغيل باوتيستا، غلين ف. كورين
- فترويل:**
- كازاخستان:**
- الكاميرون:**
- كندا:** إيفون جوبان، كيم غيرتل، كريغ ويلسون، تيم مارتا، جاك فورجيه، أندرو كينيون، يان مكغيلفراي، رشيدة نواز شارون لي سميث، راينا هو، جانيت ستيفنسون
- كوبا:** برونو رودريغيز باريبا، رافايل داوسا سيسبيديس، مودستو فرنانديز دياز - سيلفييرا، ليانا نونيز موردوتشي، الفريدو كورييلو
- كوت ديفوار:**
- كولومبيا:** خوان ماير مالدونادو، ألفونسو بالديبيسو، فايو أوكازيونيس، ماوريسيو باكيرو، أدريانا سوتو
- لبنان:**
- مصر:** أحمد أبو الغيط، أحمد درويش، أحمد خورشيد، حازم فهمي، إيهاب جمال الدين، رياض البدوي، أحمد فاضل بدوي، حسن وهي مرسى، هبه فكري باسيلي
- المكسيك:** مانويل تيبو، كارلوس توليدو باتريسيا أريندار، برتا إلينا دي بوين، أراسيلي بارغاس - مينا، ماريلا دل كارمن روخاس، آرتورو بونسه

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية:

موريتانيا:

أناند برياي نيوور، برمسغار بولاه

موريشيوس:

موزامبيق:

النيجر:

نيكاراغوا:

نيوزيلندا:

الهند:

ساندور موزيس

هنغاريا:

هولندا:

بيتر فيريك، فريتس تيسن، فنسنت فان بيرغن، كوفان
دورن، تون وأرتس، هيرمان فيرهي، جيروين ستيجس،
جاكلين برويرسه، كيرستن كويرس، ماريا كوتشيوس،
السكندرا فالكنبورغ، هانز آلدرز، ج. ف. دي ليو، هانز
هوغفين، ج. سميدس - غوستر

مارك ج. هامبلي، أديلا باكييل، ديفيد هالز، جنيفر
بيرغرون، كريستين برغمارك، توماس برينان، آن كيري،
جيمس كولبي، وين ديني، مايك غالاجر، مليسا كيهو،
جون لويس، دانييل ماغرو، جوناثان مرغوليس، فرانكلين
مور، كريستوفر موللر، لينيت ج. بولتون، ديفيد شارك،
كنيث توماس، ديفيد فان هوغستراتن، كاثرين واشبورن،
نورين كيندي، توماس روجرز

الولايات المتحدة الأمريكية:

يوجي كومامارو، كويشيرو سيكي، ميتسو أو سوكي،
ماساتوشي ساتو، آتسو هيرو مينو، شونيتشي ناكادا،
ياسويوكي إينوي، يوتاكا ناكاو، يوجي ياماموتو، تورو
ناغاياما، نورماسا شيمومورا

اليابان:

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي مثلها مراقبون

أذربيجان، الأردن، إسرائيل، باكستان، بربادوس، بولندا، بيلاروس، تايلند، ترينيداد
وتوباغو، جنوب أفريقيا، رومانيا، ساموا، السويد، غامبيا، غواتيمالا، فنلندا، كرواتيا، كينيا،
ليتوانيا، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيجيريا، اليونان.

الكيانات التي مثلها مراقبون

الجماعة الأوروبية

الدول غير الأعضاء التي لها بعثات دائمة في المقر

سويسرا

الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة التجارة العالمية

المنظمات الحكومية الدولية

أمانة الكمنولث

أمانات هيئات المعاهدات

اتفاقية التنوع البيولوجي

برامج الأمم المتحدة والبرامج ذات الصلة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المنظمات غير الحكومية

الغرفة التجارية الدولية، المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، التحالف الشعبي للقضاء على الجوع والفقر، مؤتمر المرأة، شبكة العالم الثالث